# عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

## السنغال تمنع ابن الرئيس السابق من السفر إلى الخارج

دكار ـ رويترز: قال مستشار بوزارة العدل السنغالية أمس ان السلطات طلبت من كريم واد نجل الرئيس السابق عبدالله واد عدم مغادرة البلاد الى حين الانتهاء من تحقيق في قضية فساد. وكان كريم واد يعمل «كوزير كبير» مسؤول عن أكثر من ثلث ميزانية الدولة خلال رئاسة والده للبلاد التي انتهت بعد الانتخابات التي أجريت هذا العام. وأعلن الرئيس السنغالي الجديد ماكي سال ان ملايين الدولارات مفقودة من خزانة الدولة وطلب من فرنسا الدولة المستعمرة السابقة لبلاده والولايات المتحدة وبريطانيا المساعدة في استرداد أصول الدولة. وقال مستشار وزراة العدل مكومبا مبودجي لرويترز «المحققون أوضحوا لكريم واد انه ليس باستطاعته مغادرة البلاد» مشيرا الى ان محققي محكمة تشكلوا مؤخرا للنظر في قضايا الاحتيال.

### الإخوان: سرعة معالجة الأزمة تخرج الأردن مما هو فيه

# تظاهرات «ارتفاع الأسعار» تتجدد في الأردن وواشنطن تراه تعبيراً عن «التعطش للتغيير»

عمّان ـ أ.ف.پ: بشعارات غير مسبوقة طالت الملك عبدالله الثاني العاهل الأردني مطالبة إياه بالرحيل، تظاهر آلاف الاردنيين امس وسط عمان فيما منعهم رجال الامن من التوجه الى الديوان الملكي للاحتجاج على رفع اسعار المحروقات.

وتظاهر اكثر من 10 آلاف شخص امام المسجد الحسيني الكبير وسط عمان، بينهم اسلاميون ويساريون ومجموعات شبابية، هاتفين «الشعب يريد اصلاح النظام» و«الحرية من الله يسقط يسقط عبدالله»، كما هتفوا «الشعب يريد اسقاط النظام» اضافة الى «لا اصلاح ولا تصليح ارحل بالعربي الفصيح»، على ما افاد مراسل فرانس برس.

ولطالما كانت الاساءة الى الملك او المطالبة برحيله مجاهرة امرا نادرا لانه غير قانوني ويمكن ان يؤدي الى حبس مرتكبه.

ورفع متظاهرون لافتات كتب عليها «اللعب بالاسعار يعني اللعب بالنار» و«لا اصلاح الا بتغيير النهج السياسي والاقتصادي ومحاربة الفساد» و«ثورة الحرية، تعيش انتفاضة الشعب الاردني».

ومنعت قوات الأمن المتظاهرين من التوجه الى الديوان الملكي الذي يبعد قرابة 8 كيلومترات من موقع التظاهرة، لكن لم تقع أي صدامات، وفقا لمراسل فرانس برس.

وقال زكي بني ارشيد، نائب المراقب العام للاخوان المسلمين في الاردن، لفرانس برس ان «الرأي الذي يطالب بإسقاط النظام بدأ بفي التوسع بسبب سياسات خاطئة وقرارات رفع الاسعار وعدم الاستجابة الى مطالب الاصلاح».

واضاف «هناك تيار مؤسسي وحزبي يطالب باصلاح النظام وهناك تيار شعبي غير منظم يطالب باسقاط النظام والاستعجال بالمعالجة هو الذي يمكن ان يخرج الاردن من ازمته الحالية التي صنعها النظام نفسه».

وخرجت تظاهرات مشابهة لكن بمشاركة عدد أقل من المتظاهرين في كل من الكرك والطفيلة ومعان (جنوب المملكة) واربد وجرش (شمال).

ومنذ مساء الثلاثاء اندلعت احتجاجات في الاردن بعد رفع اسعار المشتقات النفطية بنسب تراوحت بين 10٪ و53٪ لمواجهة عجز موازنة العام الحالي الذي قارب على 5 مليارات دولار في بلد يستورد معظم احتياجاته النفطية ويعتمد اقتصاده على المساعدات الخارجية.

وقالت الحكومة انها ستقوم بتعويض الاسر التي لا يتجاوز دخلها السنوي عشرة آلاف دينار (نحو 14 الف دولار) بمبلغ 420 دينارا على مدار السنة (نحو 592 دولارا).

وأدت اعمال شغب رافقت الاحتجاجات على مدى الايام الثلاثة الماضية الى مقتل شخص واصابة 71 آخرين بينهم رجال امن فيما تم اعتقال 158 شخصا وتسجيل 100 حادث شغب وسرقة وتكسير ممتلكات عامة وخاصة.

وطالبت جماعة الاخوان المسلمين امس الأول الملك بالغاء قرار رفع الاسعار وتأجيل الانتخابات النيابية المقبلة المقررة في 23 يناير المقبل، والتي تقاطعها المعارضة وخصوصا الحركة الاسلامية.

واعتبر مساعد المتحدثة باسم الخارجية الاميركية مارك تونر ان الاردن «شريك استراتيجي مهم»، رغم احداث العنف.

لكنه اضاف ان «الشعب الاردني لديه مخاوف اقتصادية وسياسية ولديه تطلعات. نعتقد ان خارطة الطريق التي قدمها الملك عبدالله الثاني للاصلاحات تستجيب لذلك. لكن، كما رأينا في مناطق اخرى، ثمة تعطش للتغيير».

من جانبها، دعت السعودية مواطنيها في الاردن الى تجنب اماكن التظاهرات لاسيما دوار الداخلية وسط العاصمة.

وحذرت سفارة المملكة في عمان في بيان «الموظفين والطلاب السعوديين في الأردن من الذهاب لميادين عامة والوقوف عند مناطق تجمعات وتظاهرات والابتعاد كليا عن منطقة العبدلي في العاصمة عمان وخصوصا دوار الداخلية وتهيب بهم عدم الذهاب للدراسة».

وكانت السفارة الأميركية في عمان حذرت مواطنيها من التواجد في اماكن التظاهرات وقالت انها «تراقب بحذر الوضع الامني في عمان وباقي مناطق المملكة».

جانب من الاحتجاجات في الأردن أمس (رويترز)

## السعودية تدعو مواطنيها في الأردن إلى تجنب أماكن التظاهرات

# رئيس الوزراء الياباني ينهي حكم اليسار ويحلّ مجلس النواب

طوكيو ـ أ.ف.پ: حل رئيس الوزراء الياباني يوشيهيكو نودا أمس مجلس النواب فاتحا المجال امام انتخابات تشريعية مبكرة قد تنهي ثلاث سنوات من حكم اليسار الذي واجه الأزمة العالمية والتسونامي الرهيب في مارس 2011.

وصادق الامبراطور اكيهيتو على قرار حل المجلس الذي اقترحه رئيس الوزراء من وسط اليسار يوشيهيكو نودا قبل عشرة أشهر من انتهاء ولاية المجلس، وقد رحب به النواب.

وبذلك يكون نودا وفى بالوعد الذي قطعه أمام أحزاب المعارضة بتلبية طلبهم والاسراع في دعوة الناخبين الى صناديق الاقتراع اذا لم تحصل بعض القوانين المهمة بما فيها التي تسمح للدولة باصدار سندات خزينة جديدة، على دعم اليمين.

وصودق على النصوص الأساسية أمس بفضل المحافظين الذين يهيمنون على مجلس الشيوخ بعد ان كانوا يعارضونها منذ عدة اشهر.

وبعد حملة تدوم اسبوعين ستجري الانتخابات التشريعية في 16 ديسمبر بمشاركة العديد من الأحزاب الجديدة التي قد تزرع الشقاق بين الحزبين الكبيرين أي الحزب الديموقراطي الياباني الحاكم والحزب الليبرالي الديموقراطي، طليعة المحافظين. ونودا هو ثالث رئيس وزراء من الحزب الديموقراطي الياباني الذي تأسس منتصف التسعينيات وتولى الحكم في البلاد في منتصف 2009 بعد نصف قرن من هيمنة اليمين دون انقطاع تقريبا.

لكن هذا التداول التاريخي قد ينتهي مع الانتخابات التشريعية المقبلة.

وبعد ثلاث سنوات أصبح الشعب الذي كان يأمل كثيرا من اليسار، لا يثق في حلم الحزب الديموقراطي الياباني الذي تحول الى كابوس.

وأثار الحزب الديموقراطي الذي يفتقر الى الخبرة ويتكون من تيارات متعادية، سخط جيرانه الصينيين والكوريين والروس الذين يغتنمون باستمرار فرصة ضعف الدبلوماسية وفتور العلاقات مع واشنطن ويكثفون الاستفزازات حول أراض متنازع عليها.

وبعد اقل من سنة على فوزه وتغيير رئيس الوزراء خسر الحزب الديموقراطي انتخابات مجلس الشيوخ وأصبح «يتعايش» في قيادة بلد يصعب حكمه.

واضطر الحزب الديموقراطي الذي كان يواجه ارتفاع سعر الين الى مستويات غير مسبوقة والأزمة الدولية، الى التخلي عن وعوده بالصرامة في تسيير لأموال الدولة وإعادة توزيعها.

لكنه اضطر خصوصا الى مواجهة وإدارة أسوأ كارثة شهدتها اليابان: الزلزال وتسونامي والحادث النووي في 11 مارس 2011 والكارثة الإنسانية والبيئية والاقتصادية التي لم تتعاف منها البلاد بعد.

واستفاد اليمين بقيادة رئيس الوزراء السابق شينزو ابي من هذه الظروف وانتقد «وعود الحزب الديموقراطي غير الواقعية». وأصبح هذا القومي الذي قاد البلاد من سبتمبر 2006 الى سبتمبر 2007، الأوفر حظا للفوز بمنصب رئيس الحكومة.

وقد كسب من سنوات الظل مزيدا من الحدة والخطابة التي جعلته أكثر تجاوبا مع الشعب.

وقال ابي امس الجمعة «سنضع حدا للفوضى الحالية الناجمة عن عدم فهم ما هي إدارة شؤون البلاد». وأضاف ان «الأهم هو إعادة بناء الاقتصاد والمنطقة المنكوبة والعلاقات الديبلوماسية».

وبإمكان ابي تحقيق هدفه لاسيما أن الحزب الديموقراطي أصبح مشتتا لان عشرات النواب استقالوا منه قبل حل المجلس وانضموا الى حزب يساري او ببساطة تحالفوا مع «العدو».

لكن سيكون على الرجل العائد الى الحكم الاحتراس من بعض قادة الأحزاب الجديدة الذين ابلوا بلاء حسنا في معاقلهم مثل حاكم طوكيو السابق شينتارو اشيهارا وعمدة طوكيو تورو هاشيموتو. وبعيدا عن مصير الشخصيات السياسية، مازالت اليابان مملكة عدم الاستقرار السياسي وسيكون تغيير رئيس الحكومة المقبل السابع منذ 2006.

# محققون أوروبيون يتهمون وزير الاتصالات السابق في كوسوفو بالفساد

بلغراد ـ د.ب.أ: وجهت بعثة إنفاذ القانون التابعة للاتحاد الأوروبي في كوسوفو «يوليكس» أمس اتهامات بالفساد والجريمة المنظمة ضد أحد السياسيين الأكثر نفوذا في كوسوفو وهو وزير الاتصالات السابق فطمير ليماج.

ويواجه ليماج وستة آخرون اتهامات باختلاس حوالي مليوني يورو (2,55 مليون دولار) عبر التلاعب في مناقصات والحصول على رشاوى وتقديمها وإخفاء أدلة في ثلاث مناقصات نظمتها وزارة النقل واتصالات البريد في الفترة بين عامي 2008 و2010.

كما اتهم محققو «يوليكس» الوزير السابق الذي لايزال عضوا مؤثرا بالحزب الديموقراطي الذي يتزعمه رئيس الوزراء هاشم تاتشي بإخفاء أموال حصل عليها لحملته عندما خاض الانتخابات على منصب عمدة بريشتينا.

كان ليماج (41 عاما) أحد قادة جيش ثوار ألبان كوسوفو الذي قاتل الحكم الصربي في عامي 1998 و1999.

واتهم بارتكابه جرائم حرب من قبل كل من المحكمة الجنائية الدولية التابعة للأمم المتحدة ليوغسلافيا السابقة ويوليكس. غير أن قضاة المحكمة الجنائية برأته وأسقطت بعثة يوليكس التهم التي وجهتها له.

كان الاتحاد الأوروبي نشر بعثة يوليكس عام 2008 بعدما أعلن إقليم كوسوفو الاستقلال عن صربيا وذلك لمساعدته في بناء مؤسساته وإقامة نظام القانون.

لكن الإقليم السابق لايزال تعترضه مشاكل جراء الجريمة المنظمة والفساد وفقا لمنظمات دولية. وستتم محاكمة ليماج من قبل قضاة دوليين ومحليين إذا ما مثل أمام المحكمة.

# الجمهوريون يهاجمون رومني ويطلقون النفير للم الشمل.. وحرب سياسية ساخنة في واشنطن حول «الهوة المالية» وبنغازي

تواصل الحرب السياسية في واشنطن ايقاعها الساخن بوتائر متزايدة في محاولة محمومة من الحزب الجمهوري لاضعاف ادارة الرئيس باراك اوباما في مطلع فترتها الرئاسية الثانية عن طريق فتح اكبر عدد ممكن من الجبهات لمهاجمة البيت الابيض في وقت واحد. وتمضي تلك الحرب الآن على محورين الاول هو ما يسمى بـ «الهوة المالية» اي الموقف تجاه قوانين زيادة الضرائب على كل الاميركيين طبقا لما اقر في اتفاق سابق بين الحزبين وهو الموقف الذي سيحدد الاتفاق على سقف الاقتراض الحكومي وطبيعة السياسة المالية لادارة اوباما الثانية في عامها الاول.

اما الجبهة الثانية فإنها جبهة التحقيق في الهجوم على القنصلية الاميركية في بنغازي في سبتمبر الماضي مما ادى الى مصرع اربعة اميركيين من بينهم السفير كريس ستيفنز.

وتشمل هذه الجبهة استهداف رموز مهمة في ادارة اوباما مثل السفيرة الاميركية في الامم المتحدة سوزان رايس ووزير العدل ايريك هولدر.

فضلا عن ذلك فإنها تتضمن فصلا خاصا عن فضيحة الجنرال ديفيد بترايوس مدير المخابرات المركزية المستقيل من زاوية محاولات اثبات ان استقالته تأخرت بسبب «مقايضة» بينه وبين البيت الابيض بان يدافع عن الرئيس مقابل عدم اتهامه بالتفريط في اسرار تتعلق بالأمن القومي.

ويعزز من النزعة الهجومية للحزب الجمهوري في اللحظة الحالية هزيمة مرشحه ميت رومني في اغلب ولايات الحسم على نحو لم يكن متوقعا من قيادات الحزب.

فضلا عن ذلك فان الحزب يكتشف الآن انه لم يحسن اختيار مرشحه في السباق لاسيما بعد ان تورط رومني في تصريحات جديدة اتهم فيها حملة اوباما باستخدام الميزانية الحكومية لتقديم رشى للناخبين من نوع اعفاء الطلاب الجامعيين من حصة من فوائد ديونهم الدراسية واقرار مشروع التأمين الصحي للعائلات ذات الدخل المحدود والتعهد بإصدار قوانين جديدة للهجرة تتسق مع مطالب الاقلية المنحدرة من اصول اميركية لاتينية والتي منحت اصواتها بسخاء لأوباما.

وخرج الجمهوريون بعد تصريحات رومني على شاشات التلفزيون لإدانة تصريحات مرشحهم السابق قائلين ان عليه ان يتعلم الا يتهم الناخبين الذين يستهدفهم الحزب بانهم يبيعون اصواتهم مقابل مكاسب من هذا النوع وان يتعلم انه ليس بوسع الرئيس ان يرشو الناخبين حتى اذا اراد لان صرف الاموال لبنود الميزانية هو من عمل مجلس النواب.

وبشأن معركة بنغازي فان الاتهامات الموجهة الى الادارة تتلخص في انها اصدرت قرارا بالتعتيم على حقيقة قيام متطرفين من منظمة انصار الشريعة الموالية للقاعدة بالهجوم على القنصلية وقتل الاميركيين الاربعة حتى لا يتهم البيت الابيض بالضعف والعجز عن مواجهة الارهاب.

ومن غير المتوقع ان يكلل الهجوم الحالي بالنجاح او ان يلحق بالرئيس اوباما خسائر سياسية تذكر اذ ان مهمته الاولى هي اطلاق النفير لجمع صفوف الحزب حول هدف سياسي مشترك هو مهاجمة الادارة في مطلع فترتها الثانية بهدف رفع معنويات اعضاء الحزب الذين فوجئوا بعمق حجم هزيمة مرشحهم الذي يتنصلون منه اليوم.

● واشنطن ـ أحمد عبدالله

أوباما يستضيف زعماء الكونغرس من الحزبين الجمهوري والديموقراطي في اجتماع بالبيت الأبيض أمس الأول (رويترز)

## بانيتا: لا أعتزم التنحي فور تنصيب الرئيس الأميركي

# أوباما يتفقد أضرار «ساندي» في نيويورك ويعلن تعيين مسؤول عن عمليات إعادة البناء

واشنطن ـ أ.ش.أ: قام الرئيس الأميركي باراك أوباما أمس الأول بزيارة إلى ولاية نيويورك حيث تفقد الأضرار التي خلفها اعصار ساندي الذي ضرب الساحل الشرقي للولايات المتحدة في نهاية الشهر الماضي وتسبب في اضرار بالغة في ولايتي نيويورك ونيوجيرسي.

وأعلن أوباما عن تعيين مسؤول من نيويورك وهو شون دونوفان يكون مسؤولا عن عمليات إعادة البناء في الولاية، نظرا لأن الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ تتولى عمليات التعافي من أضرار الاعصار.

وقال أوباما في تصريحات بعد الجولة التي قام بها في جزيرة ستاتن بولاية نيويورك إن شون سيعمل بمثابة نقطة اتصال مع الحكومة الفيدرالية وسيعمل مع حاكم الولاية وعمدة نيويورك ومسؤولي المقاطعات للتأكد من التوصل لخطة قوية وفعالة لإعادة البناء.

وشدد أوباما على أنه ملتزم بالعمل مع وفد من اعضاء الكونغرس بقيادة تشاك شومر وكريستن جيليبر وكذلك حاكما نيويورك اندرو كيومو ونيوجيرسي كريس كريستي للخروج بخطة تمكن من توفير موارد عملية إعادة البناء.

وأوضح أوباما أن الولاية لاتزال في مرحلة التعافي التي قال إنها ستستغرق وقتا طويلا، مشيرا إلى أن الناس مازالوا في حاجة إلى مساعدة طارئة فيما يتعلق بالتدفئة والكهرباء والطعام والمأوى.

وأكد أوباما وعده الذي قطعه على نفسه بالتزام الحكومة الفيدرالية بالوقوف مع سكان الولاية المتضررين إلى ما بعد الانتهاء من مرحلة التعافي وإعادة البناء والاستمرار في تقديم المساعدات الفورية، مشيرا إلى أنه سيكون هناك تنسيق وثيق مع حكومات الولايات والحكومات المحلية للتأكد من حصول الناس على المساعدة قصيرة الأجل.

وأشاد أوباما بجهود سكان الولاية في مواجهة العاصفة وخاصة أول من واجهوا العاصفة ورجال الاطفاء والإنقاذ وأفراد الشرطة، وأشاد بشكل خاص بعمدة نيويورك مايكل بلومبيرج وحاكم الولاية اندرو كيومو ووزيرة الأمن الداخلي جانيت نابوليتان وجميع مسؤولي الأجهزة الفيدرالية المعنية، وخاصة الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ.

ووعد أوباما بزيارة الولاية مرات أخرى لمتابعة سير التعافي وإعادة البناء.

من جهة أخرى قال وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا في مقابلة مع إذاعة صوت أميركا، إنه لا يخطط للتنحي فورا بعد إعادة تنصيب الرئيس باراك أوباما لولاية ثانية في يناير المقبل.

ورغم أنه سبق أن قال من قبل إنه لا يعتزم العمل على مدى ولاية أوباما الثانية، إلا أنه تراجع عن ذلك بقوله: إن هناك مهاما مقبلة يريد أن يعالجها، مشيرا إلى أنه سيجتمع مع الرئيس في وقت لاحق ليبحث معه موعد الاستقالة.

وأوضح أنه يريد معالجة عدد من الأمور من بينها تهديد التخفيضات الحادة في ميزانية وزارة الدفاع، أو ما يطلق عليه التخفيضات التلقائية التي سيتم تطبيقها بداية من العام المقبل إذا لم يتحرك الكونغرس لتجنبها.

وقال بانيتا: «لا يخفى على أحد أنني أود في نهاية المطاف أن أعود إلى كاليفورنيا ومعهد بانيتا، ولكن هناك بعض التحديات التي لايزال علىّ مواجهتها مثل تحدي التخفيضات التلقائية في الميزانية وتحدي وضع الخطط المتعلقة بأفغانستان، وسيتعين علي في نهاية المطاف أن أبحث مع الرئيس موضع التوقيت».

وقد عمل بانيتا أولا مديرا لوكالة الاستخبارات المركزية في ولاية الرئيس أوباما قبل أن يتولى وزارة الدفاع عام 2011، كما أنه عضو سابق في الكونغرس عن ولاية كاليفورنيا، وأسس مع زوجته معهد بانيتا وسيلفيا للسياسة العامة في جامعة ولاية كاليفورنيا.